

«المستشارين» المغربي يقر مد الحدود البحرية لتشمل «الصحراء»

مجلس النواب على القانونين بأنه «تاريخي». وفي وقت سابق، أعلن الحزب الاشتراكي الحاكم في إسبانيا، أن «ترسيم الحدود المائية المغربية المجاورة لجزر الكناري (إسبانية ذاتية الحكم) ومدينتي سبتة ومليلية (تحت السيادة الإسبانية وتطالب بهما الرباط)، ينبغي أن يتم في إطار اتفاق مشترك».

لمصلحة المشروع، بعد تصديق مجلس النواب على القانونين في 22 يناير الماضي، وذلك لاستكمال المسطرة التشريعية لإنفاذهما. وبعد مصادقة غرفتي البرلمان على المشروع، يتم نشرهما بالجريدة الرسمية ليدخلان حيز التنفيذ. وسبق لوزير الخارجية ناصر بوريطة، أن وصف اليوم الذي صوت فيه

صدّق مجلس المستشارين المغربي، على مشروعي قانونين لمد ترسيم الحدود البحرية لتشمل إقليم الصحراء، رغم معارضة كل من إسبانيا وجبهة «البوليساريو»، بحسب مراسل الأناضول.

ويأتي تصويت المجلس (الغرفة الثانية للبرلمان) بالإجماع

عقب اقتحام مدينة البيرة .. وإصابات بحالات اختناق إثر استنشاقهم غاز مسيل للدموع

مواجهات بين فلسطينيين وجيش الاحتلال وسط الضفة الغربية



مواجهات بين فلسطينيين والاحتلال وسط الضفة الغربية

الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وقال القيادي في «حماس» منصور بريك، في كلمة له خلال المسيرة: «خرجنا لنعبر عن غضبنا ورفضنا لصفقة القرن ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية». وأضاف بريك، «صفقة القرن أعطت من لا يملك لمن لا يستحق؛ كما أنها استنساخ لوعد بلفور». وشدد على أنه «لا شرعية» لإسرائيل، على أرض فلسطين، وأن «الشعب الفلسطيني سيظل مرابطا على أرضه».

وتشهد الأراضي الفلسطينية، منذ إعلان ترامب عن «صفقة القرن» المزعومة، في 28 يناير الماضي، مسيرات وفعاليات احتجاجية رافضة للصفقة، تخللها مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة. وأعلن ترامب في 28 يناير الماضي، خلال مؤتمر صحفي بواشنطن، «صفقة القرن» المزعومة، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو. وتتضمن خطة ترامب، التي لاقت رفضا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، إقامة دولة فلسطينية في صورة «أرخبيل» تربطه جسور وأنفاق، وعاصمتها «في أجزاء من القدس الشرقية»، مع جعل مدينة القدس المحتلة عاصمة مزعومة لإسرائيل.

اندلعت مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات من الجيش الإسرائيلي، الأربعاء، في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة. وقال شهود عيان لوكالة الأناضول، إن الجيش الإسرائيلي اقتحم مدينة البيرة فجرا، وداهم عددا من منازلها، مما أدى لوقوع مواجهات مع عشرات الشبان. واستخدم الجيش الإسرائيلي الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع، لتفريق الشبان، فيما رشق الآخرون القوات بالحجارة، والعبوات الحارقة. وأفاد مسعفون ميدانيون لمراسل الأناضول، إنهم قدموا العلاج لعدد من المصابين بحالات اختناق، إثر استنشاقهم غاز مسيل للدموع.

وعادة ما يقتحم الجيش الإسرائيلي المدن والبلدات الفلسطينية لاقتلال «مطلوبين» فلسطينيين لأجهزة الأمن الإسرائيلية.

وشارك مئات الفلسطينيين في قطاع غزة، في مسيرة احتجاجية رفضا «لصفقة القرن» المزعومة.

ورفع المشاركون في المسيرة التي نظمتها حركة «حماس»، وجابت شوارع مدينة رفح جنوبي القطاع، لافتات رافضة للصفقة الأمريكية.

وأحرق متظاهرون صور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس الوزراء

بوريطة: لا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم

قال وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، إن بلاده تدعم الفلسطينيين في موقفهم من «صفقة القرن» الأمريكية المزعومة.

جاء ذلك في رده على مستشارين في اجتماع للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، لمناقشة مشروعي قانوني ترسيم الحدود البحرية.

وقال بوريطة، إن «هناك مبادرة (في إشارة لصفقة القرن) يجب أن نقول إنها إيجابية ولأول مرة نتحدث عن حل الدولتين (...) المبادرة لا تفرض على الفلسطينيين قبولها ومن حقهم التعبير عن موقفهم والمغرب يدعمهم في ذلك». وفي رده على انتقاد إحدى أعضاء مجلس المستشارين لوقف البلاد من الصفقة المزعومة، واعتبرها أن قضية فلسطين «قضية أولى للمغرب»، أضاف بوريطة، إن «قضية الصحراء هي القضية الأولى للمغرب، ولا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية شكرت المغرب على موقفها من الصفقة الأمريكية، مضيفا: «ينبغي أن نقف في دبلوماسية بلادنا، ومن الصعب أن يقول الفلسطيني شكرا والمغربي غير راض».

الرئيس الفلسطيني يجدد الالتزام بحل الدولتين

العام 1967 ومواصلة العمل من أجل السلام.

وقال بوريل، في بيان له، إن الاتحاد «ملتزم التزاما تاما بالشراسة عبر الأطلسي، للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني».

الخارجية والسياسة الأمنية، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية. وضمن عباس موقف الاتحاد الأوروبي بإقامة سلام عادل و دائم، بدوره، أكد بوريل، موقف الاتحاد الأوروبي الداعم للشرعية الدولية وحل الدولتين على أساس حدود

جدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الالتزام بحل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي تلقاه عباس من جوزيف بوريل، الممثل الأعلى لاتحاد الأوروبي للشؤون

نتنياهو: ضم غور الأردن والمستوطنات بالضفة لإسرائيل بعد الانتخابات

قرب مدينة القدس المحتلة، بحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» العبرية. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، «لن ندع فرصة كهذه تضعب (ضم المستوطنات ومنطقة غور الأردن)، نحن من جاء بها، ونحن هنا لتحقيقها، لكن من أجل ذلك، ومن أجل تأمين حدودنا، وتأمين مستقبلنا، أحتاج إلى جميع أعضاء الكنيست للخروج والتصويت (في

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، بنيامين نتنياهو، أنه سيطلب من حكومة البلاد الموافقة على ضم المستوطنات بالضفة الغربية ومنطقة غور الأردن وشمالى البحر الميت (شرق)، بعد الانتخابات التي من المزمع عقدها في الثاني من مارس / آذار المقبل. تصريحات نتنياهو جاءت خلال حفل خطابي عقد في منطقة «بيت شيمش»،

دول أوروبية ستعترف بدولة فلسطينية

في إسرائيل». لكن القناة قالت إن دبلوماسيين أوروبيين طلبوا من المسؤولين الفلسطينيين، عدم اتخاذ قرارات صعبة ضد إسرائيل حاليا، والانتظار لمعرفة ما إذا كانت ستقوم بتنفيذ خطوة الضم فعليا أم لا. ونقلت عن مصادر فلسطينية لم تذكرها، قولها إن «الرئيس محمود عباس، سيجتمع خلال فبراير / شباط الجاري، مع وزراء خارجية أوروبيين بالعاصمة البلجيكية بروكسل، لمناقشة سبل مواجهة خطط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب».

قالت قناة إسرائيلية، إن جهات أوروبية أبلغت السلطة الفلسطينية، أنها «أعدت سلسلة خطوات حال قيام إسرائيل بضم المستوطنات ومنطقة غور الأردن، من بينها اعتراف متزامن من قبل عدة دول أوروبية بالدولة الفلسطينية».

وأضافت قناة «كان» الرسمية، أن من بين الخطوات الأوروبية، ردا على تنفيذ إسرائيل قرار ضم المستوطنات وغور الأردن، «خطوة أكثر صرامة، وهي تأخير التمويل الأوروبي لشاريع البحث والتطوير

الأمم المتحدة: نؤكد التزامنا بحل دولتين قائم على القانون الدولي

الدولي والقرارات الدولية وحدود 1967 ولم تغير موقفا. «ومن جانب آخر أعرب غوتيريس عن الاسف لانتهاك بعض قرارات مجلس الامن بشكل مستمر مؤكدا انه يصدد الدفع باتجاه كسر الحلقات المفرغة في عالم السلم والامن التي تطيل امد الصراعات وتجعلها أكثر فتكا وعرضة للاندلاع في المقام الاول.

التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرا قائلا «إن موقفنا واضح نحن أوصياء على القرارات الأممية والقانون الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية».

وأوضح «نؤكد التزامنا بحل الدولتين ودعم الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى عملية سلمية والتوصل إلى حل دولتين قائم على القانون